المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

دليل سياسات إدماج النوع الاجتماعي في قطاع البيئة

المجلس القومي للمرأة
THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN

دليل سياسات إدماج النوع الاجتماعي
في قطاع البيئة

الإشراف العام

د. مايا مرسي

الإشراف التنفيذي والتحرير

أ.د. نسرين البغدادي

إعداد

د. جيهان حسن مصطفي

الطبعة الأولى

٢٠٢١

قطعة ١١ شارع عبد الرزاق السنهوري من شارع مكرم عبيد - مدينة نصر - القاهرة

تليفون: ٦٠ ٩٠٠ ٢٣٤ - ٦١ ٩٠٠ ٢٣٤ (٢٠٢+)

فاكس: ٦٦ ٩٠٠ ٢٣٤ (٢٠٢+)

الموقع الإلكتروني: www.ncw.gov.eg

عنوان الكتاب:

دليل سياسات إدماج النوع الاجتماعي في قطاع البيئة

الطبعة الأولى: ٢٠٢١

محتويات

تقديم ٥
المقدمة ٧
أهمية قضايا النوع الاجتماعي وأهدافها ٨
الهدف الرئيس - (الأهداف الفرعية) ٨
القسم الأول ٩
أولاً: المفاهيم الأساسية لإدماج النوع الاجتماعي للقطاع البيئي ٩
١- البصمة البيئية ٩
٢- النمو الاقتصادي ١٠
٣- المساواة النوعية ١١
ثانياً: المباديء الأساسية للاستدامة والتخطيط للثقافة البيئية ١٢
ثالثاً: أثر التهديدات البيئية على واقع المساواة بين الجنسين ١٢
رابعاً: النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية ١٥
خامساً: دور المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي ١٦
سادساً: بعض المقترحات لتفعيل مقاربة الجندر في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية ١٨
سابعاً: دمج بعض اعتبارات النوع الاجتماعي في استراتيجيات حماية النظم الإيكولوجية وسياسات تجديد الموارد الطبيعية ١٩
ثامناً: جندرة السياسات البيئية، والبرامج التي توضع للحد من تأثير التهديدات البيئية ٢٠
تاسعاً: جندرة مؤسسات المجتمع المدني بإعطاء فرصة أكبر للمرأة في التمثيل وصنع واتخاذ القرار ٢٠
عاشراً: إنشاء آليات وطنية وإقليمية تعنى بالنوع الاجتماعي لمشاركة المرأة في حماية البيئة ٢١
القسم الثاني ٢٢
أولاً: الممارسات السلوكية للمرأة واستنزاف الموارد المائية وتلوثها ٢٢
ثانياً: الممارسات السلوكية للمرأة وتدمير موائل الكائنات الحية وتدهور الموارد البحرية ٢٢
ثالثاً: الممارسات السلوكية للمرأة ؛ استنزاف موارد الحيوية وغير الحيوية ٢٣
رابعاً: التدابير المقترح اتخاذها للإقلال من المشكلات البيئية ٢٤
خامساً: السياسات البيئية في مصر ٢٥
سادساً: التشريعات لحماية البيئة ٢٦
سابعاً: ادماج منظور النوع الاجتماعي في القطاع البيئي والمشاركة المجتمعية والمواطنة البيئية ٢٦
ثامناً: الإعلام وتشكيل الوعى البيئى لقضايا النوع ٢٦
تاسعاً: التربية البيئية وقضايا النوع الاجتماعي ٢٧
عاشراً: الإدارة البيئية وقضايا النوع الاجتماعي ٢٨
أحد عشر: الطاقه وقضايا النوع الاجتماعي ٣٠
ثان عشر: دور المرأة في إدارة وترشيد استهلاك موارد الطاقة ٣٠
المراجع والمصادر ٣٢

التقديم

يختلف حجم التلوث البيئي من مجتمع لأخر ووفقاً للخلفيات الاجتماعية والثقافية والقيمية لأفراده، والتي ربما تعمل على زيادة الاعتداء على البيئة بصور شتى. كما يتجلى السبب الحقيقي وراء التلوث البيئي في استخدامات الإنسان، وكذلك أنماطه السلوكية التي قد تؤدي به إلى التعدى على مكونات وموارد البيئة الطبيعية.

وإذا كانت سلوكيات الإنسان قد أدت إلى إتلاف البيئة سواء أكان ذلك عن - إدراك واع أو غير واع- فإننا نطمع في أن يعمل هو أيضًا على إصلاح ما أفسده؛ وذلك من خلال التأهيل الاجتماعي الذى يعمل على تحويل سلوكياته على نحو إيجابي. وأيضاً من خلال تدريبه على أنماط السلوك البيئي المحمود، وبتحويل إدراكاته ومعرفته إلى ممارسات عملية. وبإمداده بالمعارف والمعلومات والقيم والمبادئ التي تنحو باتجاه أهمية البيئة، وكيفية صيانة مواردها، والحفاظ عليها.

فالوعي البيئي يحتاج إلى تطبيق وممارسة؛ ولن يحدث ذلك إلا من خلال إصدار التشريعات فقط، ولكن من خلال أيضا تعديل في السلوكيات والقيم والاتجاهات، وتنمية للوعي البيئي، وتنشئة الأطفال على قيم ومبادئ واتجاهات سليمة نحو البيئة.

وتبذل الدولة الجهود التي تعمل على الحد من مشكلات البيئة وتلوثها، واتخاذ كافة التدابير الاحترازية للحفاظ عليها؛ ولكن نظرًا للتغيرات والتحولات التي حدثت في المجتمع المصري وانعكست بالضرورة على النسق البيئي.

كما يعد النمو السكاني السريع والمتلاحق يعد سببً رئيسًا في إحداث التأثيرات فيما يخص السلوكيات نحو البيئة التي تتسم بالسلبية،مما يترتب على ذلك أثار امتدت لتشمل الأنماط العمرانية كافة.

ويؤدى التفاعل بين الإنسان وبيئته إلى أضرار بالغة تعمل على استنزاف البيئة، ومن ثم يحدث الخلل البيئي الذي يؤثر بصورة مباشرة على التوازن البيئي الذي يساهم فيه الإنسان؛ من خلال عدم الوعي البيئي الذي يتطلب الحفاظ عليها. ومن هنا يكون تدعيم القيم الإيجابية الدافعة للحفاظ على البيئة وصيانتها ومناهضة الممارسات السلبية سيعمل على منع حدوث التدهور البيئي.

وتساهم المرأة بنصيب أكبر في المساهمة على المقدرات البيئية من حيث أنها تتصل مباشرة بها فهى مستهلكة، وأيضًا قادرة على الحفاظ عليها من خلال نقل القيم الإيجابية لكل أفراد الأسرة، وكذا الممارسات المرغوبة تجاه البيئة.

كما أن العناية الرسمية بمقدرات البيئة يعمل على وجود سياسات تجعل للمرأة نصيب عادل من الموارد البيئية، ويقلل الفوارق بين الجنسين في مجال الحصول على نصيب متساو من الموارد.

أما عن دور المنظمات الأهلية في هذا الصدد ليكون أكثر فاعلية فمن خلال النقاط التالية:-

١- إنشاء قاعدة بيانات يتضح من خلالها عدد الجمعيات العاملة في مجال البيئة وتحديد مدى الدور الذى تقوم به وذلك على مستوي كل محافظة وأيضاً على مستوي الجمهورية.

٢- التشبيك بين الجمعيات العاملة في المجال البيئي كافة، لتبادل الخبرات وتكامل الأدوار.

٣- بذل المزيد من الجهود من جانب الجمعيات العاملة في البيئة حتى يتعرف الجمهور العادي على أدوارها.

٤- ضرورة تدريب العاملين في الجمعيات الأهلية وتأهليهم للتعامل مع القضايا البيئية .

٥- مد الجسور بين الجمعيات الأهلية العاملة في البيئة مع الجهات الرسمية لتذليل العقبات أمام تلك الجمعيات.

٦- الإطلاع على تجارب البلدان السابقة والاستفادة منها في التعامل مع المشكلات البيئية.

٧- ضرورة التعاون بين مراكز البحوث والجهات العلمية بالبيئة، وعمل شبكة علمية والتعاون فيما بينهم.

٨- الإطلاع المستمر على نتائج البحوث العلمية للتعامل مع القضايا البيئية بأسلوب علمي.

وفى إطار خطة لجنة التدريب بالعمل على إصدار مجموعة من الأدلة الإرشادية في مجالات مختلفة يأتي هذا الدليل الهام حول سياسات إدماج منظور النوع الاجتماعي في قطاع البيئة من إعداد الدكتورة جيهان حسن مصطفى عضوة اللجنة، حيث يتناول العديد من الموضوعات الهامة ذات الصلة بالموضوع التي عالجت عددا من القضايا منها: المفاهيم الأساسية لإدماج النوع الاجتماعي للقطاع البيئي، والمبادئ الأساسية للاستدامة، والتخطيط للثقافة البيئية، والنوع الاجتماعي والتغيرات المناخية. وأيضًا دور المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، وجندرة السياسات البيئية، والبرامج التي تضع حدا للتأثير من التهديدات البيئية، ثم الممارسات السلوكية للمرأة واستنزاف الموارد المائية وتلوثها.

وأخيرًا التدابير المقترح اتخاذها للإقلال من المشكلات البيئية، و دور المرأة في إدارة وترشيد استهلاك موارد الطاقة.

وإذ أتقدم بخالص شكري وامتناني للدكتورة مايا مرسي رئيسة المجلس القومي للمرأة التي تقوم على تذليل كافة العقبات، وهي الدافع من وراء إنجاز هذا العمل الهام.

أ. د/ نسرين البغدادي
عضو المجلس القومي للمرأة
مقررة لجنة التدريب بالمجلس

المقدمة

إن تحقيق الاستدامة التنموية من وجهة نظر بيئية تعتبر في غاية الأهمية، وذلك لأنه من المتوقع أن ترتفع أعداد البشرية إلى أكثر من ٩ بليون في آفاق ٢٠٥٠، مع تركز أغلب هذه الزيادة في المناطق الفقيرة من العالم والتي تعرف ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية الشحيحة؛ بالإضافة إلى ضعف قدرتها في إحداث التنمية وفي مُواجهة التحديات التنموية الأخرى المتفاقمة.

وبالرغم من أهمية البعد البيئي فإن استدامة التنمية من وجهة نظر إقتصادية، بمعنى توفير استمرارية الرفاهية الإقتصادية وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، ويتطلب أيضاً العمل على تفعيل سياسات تنموية قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مضطرد. ومع الحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكلية، بالإضافة إلى جعل هذا النمو شاملاً وعادلاً؛ يحقق التوزيع العادل لثماره على أفراد المجتمع وخاصة للفقراء والشباب والمرأة.

وكذا مُواجهة الإشكاليات التنموية التي تواجهها المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية بكل أبعادها، وما تشمله من التهديدات البيئية مثل تغير المناخ، وتدهور النظم الإيكولوجية جراء موجات الجفاف المتكررة؛ و التصحر وتدهور الأراضي الزراعية التي تشكل مصادر تهديد مضاعفة. لأنها تهدد سبل العيش وتضعف الأمن الإنساني بجميع أبعاده المتعددة.

وتشير العلاقات بين الجنسين (الجندر) والبيئة إلي تداعيات ذات قيمةٍ كبيرة فيما يتعلق بفهم طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، وإدارة وتوزيع الموارد، و المسؤوليات والفرق في الأدوار، وطبيعة الحياة اليومية. وعلية فإن تمكين المرأة ضمن إطار الاستدامة بكافة أنواعها للسعى نحو دعم و زيادة مشاركة المرأة في أربعة محاور؛ وهى التنمية الاقتصادية الشاملة، و العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية . وأن هناك رغبة حقيقية من الحكومة المصرية للعمل على تمكين المرأة، ونجد لدى مصر إستراتيجية تمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠.

ولقد أدرك العالم أن النساء والرجال يواجهون التغير المناخي بطريقة متباينة، حيث لوحظ بأن عدم المساواة بين المرأة والرجل قد أضعف دور المرأة في مواجهة هذا التحدي. وقد تبين بأن المرأة لها دور فاعل في القدرة على التغيير؛ وفي قدراتها المعرفية الملموسة فيما يتعلق بالتكيف مع التحديات المناخية والتخفيف من آثارها.

وتأتي أهمية دور المرأة في هذا المجال استعداداً لتضمين مفهوم النوع الاجتماعي في محادثات التغير المناخي، والربط بين دور المرأة وقضايا المناخ، حيث بات هذا الدور غائباً عن الأنظار حتى هذه الساعة.

فاستشراف رؤية مستقبلية يستلزم الإهتمام بالمكون البيئي وريادة الأعمال؛ وتوفير فرص عمل للمرأة؛ وفتح آفاق لمشروعات المرأة والاستثمار في الطاقة والتكنولوجيا البيئية.

أهمية قضايا النوع الاجتماعي وأهدافها

إن تضمين النوع الاجتماعي ودور المرأة الريادي في التوصيات النهائية لمحادثات التغير المناخي يعد أمرًا في غاية الأهمية، و لقد قام التحالف العالمي للنوع الاجتماعي والمناخ (GGCA) ببناء فريق عالمي يعمل بشكل فاعل مع الحكومات لشمول مفهوم النوع الاجتماعي بشكل ناجح في محادثات التغير المناخي. ولا يقتصر تضمين مفهوم النوع الاجتماعي في سياق المحادثات التي تسبق قمة كوبنهاجن المناخية على مسألة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان فحسب؛ بل تكمن الأهمية في ضمان العدالة والاستدامة في النمو والتطور الإنساني من خلال أكثر الطرق كفاءة وفاعلية.

الهدف الرئيسي

إن المرحلة الراهنة من العمل التنموي لا تستثني أحدًا، بل تشهد إدماجًا لجميع فئات المجتمع وتهتم بتحقيق المساواة والعدالة للجميع؛ من هنا كان ضروريًا وضع آليات لقياس مؤشرات الأهداف التنموية و إدماج النوع الاجتماعي لتحقيق الأهداف التنموية، حيث أن ادماج النوع الاجتماعي يجب أن يكون محور المرحلة الجديدة من العمل التنموي، وأن يكون تصميم البرامج التدريبية بمثابة تقديم صورة لواقع المُستهدف للتنمية.

الأهداف الفرعية

١- يعد إتاحة الفرص الكاملة للمرأة مفتاحًا لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية و القضاء على الفقر، و إرساء حقوق الإنسان، و صون الموارد الطبيعية بشكل كامل. بالإضافة إلي القضاء على التمييز الذي يمارس على أساس النوع الاجتماعي، وإعطاء النساء ما تستحقه من الخيارات الكاملة والفرص المتساوية؛ لفهم الإدارة البيئية الرشيدة الفعالة.

٢- تقديم الدعم للنساء لتوسيع قطاع الاستدامة البيئية عن طريق دمج المزيد من النساء في التجارب اليومية فى قضايا البيئة، بل تشجيع مشاركة المرأة في القطاع البيئي.

٣- تسليط الضوء على العديد من قضايا البيئة والتحديات النابعة من السلوكيات والممارسات السالبة التي لها تأثيراتها الصحية والبيئية، وسبل المشاركة في قضايا التمكين الإقتصادي والبيئي للمرأة.

٤- إثارة النقاط الأساسية لمختلف تدخلات التمكين البيئي للمرأة التي تنفذها، وفهم الحواجز والفرص المتاحة لإشراك المرأة في الممارسات البيئية؛ من خلال كافة فئات المجتمع. والأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والبيئية للنساء على الصعيد المحلي، وذلك لتحسين قدرة المرأة على المشاركة في المجال البيئي.

القسم الاول

أولاً: المفاهيم الأساسية لإدماج النوع الاجتماعى للقطاع البيئى

١- البصمة البيئية

من المفاهيم التي تستخدم حديثا للتعرّف على أوضاع التآكل البيئي وانعكاساتها الإقتصادية، مفهوم البصمة البيولوجية أو البيئية Environmentalor Ecological Foot print

ويعتبر هذا المفهوم من أهم المفاهيم للتعرّف على الاستدامة البيئية في بلد معين، وتأثيرها على أداء الاقتصاد وعلى شكل الناتج المحلي، أي إجمالي معدّل البيئة الخضراء.

وبالاعتماد على الإحصاءات المتاحة في مجال البصمة البيئية العربية، والشكل التالي رقم (١) يوضح تاريخ بدء عجز الموارد الطبيعية في الدول العربية فى مقابل استخدامات تلك الموارد، والذي بدأ عام ١٩٧٩؛ بسبب الاستهلاك المفرط لتلك الموارد، وآثار ذلك على انخفاض المخزون مثل مصائد الأسماك.

ولعل أحد أهم النتائج التي تترتب على إهمال اعتبارات البصمة البيئية، والقدرات الإيكولوجية ضمن عملية التنمية هي التأثير على المتاح من مصادر التمويل المحلية، أى الإدخار المحلي. وعادة ما يتم ذلك من خلال التآكل التدريجي للمتاح من الادخار الصافي.

وفي حالة التمادي في إهمال تآكل الموارد ومن ضمن النتائج العديدة المترتبة على هذا التدهور في معدلات الادخار الصافية؛ ضعف قدرتها على تغطية قيم الاستثمارات الطبيعية. فإن نسب الأضرار البيئية الثلاثة تعد كارثة بيئية) تلوث المياه، والصرف الصحي، وتآكل التربة(فهو تآكل من الناتج المحلي.

شكل رقم (١)

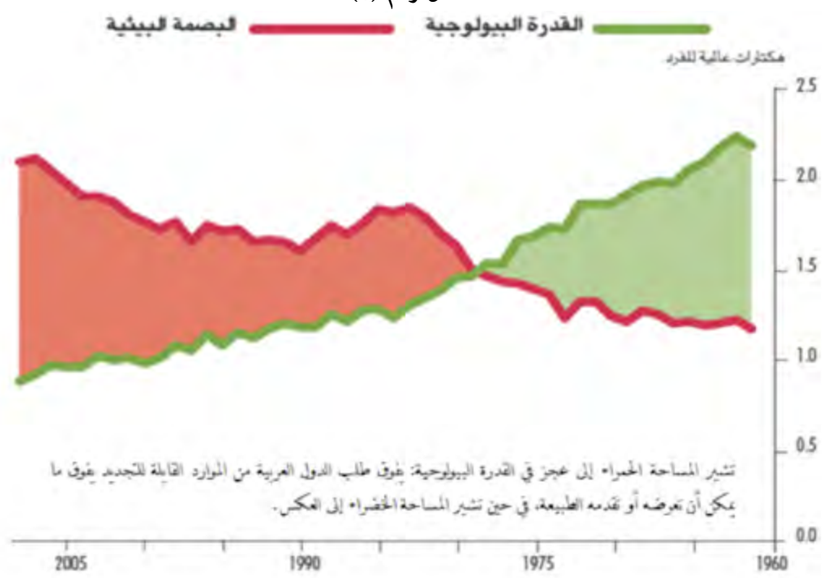

وبالاعتماد على ما ورد في أطلس البصمة البيئية والموارد الطبيعية (AFED,2012b). يتضح أن البصمة البيئية هكتار عالمي لكل فرد. ووفقا للشكل التالي رقم (٢) تقل عن المستوى العالمى. إلا أن هذه النتائج يجب أن لا تفسر على أنها تمثل تطوراً في المحافظة على الموارد الطبيعية؛ بل يجب أن تفسر على أنها تمثل تواضع نتائج العديد من هذه الدول في توفير الحاجات الأساسية، مثل الأغذية، و السكن، و المياه والصرف الصحي. وأن هذه الدول تواجه تحديات مزدوجة، تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر من ناحية، وعجز القدرة البيولوجية من ناحية أخرى*.

شكل رقم (٢)

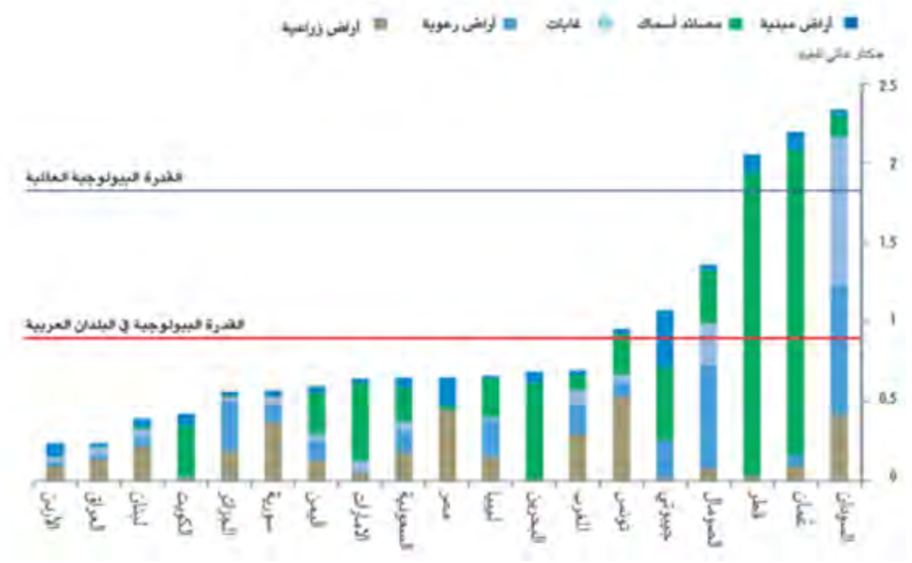

٢-النمو الأقتصادى

يشير إلي أن النمو الإقتصادي عند مستوى معين يوفر تحسنا هامشيا في الرفاه الاجتماعي. فالسعي إلى نمو من أجل المزيد من النمو من دون مراعاة الحدود الإيكولوجية، والاعتبارات الاجتماعية لن يكون في المصلحة الوطنية.

ولم يعد في الإمكان تحقيق ازدهار حقيقي، من خلال إتباع سياسة تنموية، تستند على نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي للفرد يتوافق مع استهلاك فردي مرتفع. ومن خلال تبني نمو اقتصادي مسرف، وغير منضبط. فقد تحقق الدول نموا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، ولكنها سوف تتكبد تكاليف اجتماعية وبيئية، على المدى الطويل.

* شكل رقم (٢) البصمة البيئية ، وفق نوع استخدام الأراضي في دول المختارة٢٠١٠م.

شكل رقم (٣)

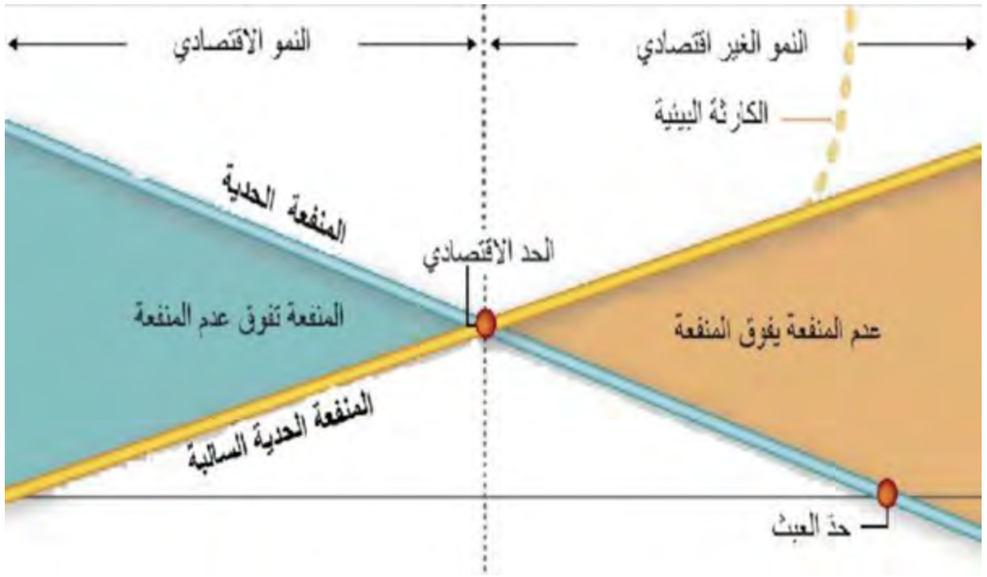

٣- المساواة النوعية

- من الأهمية إدراج مفهوم المساواة النوعية في الحصول على الموارد الإنتاجية، في ظل الاعتراف بوجود مشكلة عدم مساواة بين الجنسين؛ وكان ظهور مفهوم النوع الاجتماعي من منطلق علاقة المرأة بالتنمية التي في الأساس مشكلة الأدوار التقليدية، وتقسيم العمل التقليدي المؤسس على مفاهيم خاطئة، خاصة بأدوار وإمكانات وصلاحيات كل من الذكور والإناث في المجتمع.
- ويتمثل اختلاف الأدوار النوعية باعتبارها متصلة بالممارسات الاجتماعية لأنها ليست نتاجًا للفوارق البيولوجية. ومن ثم فإن تحقيق المساواة يقتضي تعديل تلك الممارسات. ويؤكد هذا المدخل على أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية للنساء ما هي إلا نتاجًا لنظام اجتماعي يميز بين الرجل والمرأة ويحد من قدراتهن.
- فإن التخطيط لرسم خريطة لادماج منظور النوع الاجتماعي في القطاع البيئي للمجتمع المصري من منطلق تعزيز مكانة المرأة، تساهم في رسم ملامح المشهد الثقافي والبيئي. يتطلب الوصول لبناء نمط حياة مستدام إحداث تكامل بين الأبعاد والمحاور للتنمية المستدامة، والتي تتكامل وتتّسق مع بعضها في سبيل تحقيق وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية الثقافية لمحاور الاستراتيجية للتنمية المستدامة.

ثانياً: المبادئ الأساسية للاستدامة و التخطيط للثقافة البيئية

- **الدمج:** بمعني دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والإقتصادية في عملية التخطيط الثقافي بشكل فعال.
- **مشاركة المجتمع المصري:** فلا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.
- **العدالة الثقافية:** الإنصاف والمساواة في الفرص للمرأة، والتحسن المتواصل لتصبح أكثر استدامة، وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
- **مساندة مشاركة النساء في تخطيط الطاقة وفي وضع سياساتها:** يعد أمن الطاقة عامل حاسم للتنمية، ولسبل كسب العيش لسكانها. وتتأثر النساء بشكل غير متناسب بفعل أوجه النقص في الطاقة؛ على الرغم من حقيقة أن أنماط إنتاجهن واستهلاكهن هي عادة أكثر كفاءة في استخدام الموارد. وتبين التجربة أن إشراك النساء في تشجيع أنماط الطاقة المستدامة يفرز سلوكيات صديقة للبيئة في الاستهلاك وأنماط إنتاج أنظف، مع تحسين وتيرة النمو الإقتصادي في الوقت نفسه.
- **توفير التعليم والتدريب للنساء في مجال الطاقة المستدامة.** على الرغم من دور المرأة المهم في إدارة الطاقة، فإنها تظل غير ممثلة تمثيلًا كافياً في الصناعات التي تنتج المصادر الحديثة للطاقة المتجددة، إذ لا تشكل إلا نسبة ٢٠ في المائة من القوة العاملة. وسوف يساعد تشجيع مشاركة المرأة في مثل هذه الصناعات بتزويدها بالمعرفة والمهارات المطلوبة في تركيب وصيانة واستهلاك حلول الطاقة المستدامة، مع ضمان الإنصاف في إمكانية الحصول على خدمات الطاقة.
- **تيسير إمكانية حصول النساء على التكنولوجيات الابتكارية والتمويل ليُقمن مشاريع استثمارية في قطاع الطاقة المستدامة.** على الرغم من الأهمية الحاسمة التي تتمتع بها الطاقة للتنمية ولرفاه المجتمع.
- **مشاركات رئيسة في مبادرات ومشاريع الطاقة.** أن تيسير دخول المرأة إلى هذا القطاع يعد أمراهاما نظراً لأنه يتيح فرصاً كبيرة للنمو الإقتصادي وخلق فرص العمل.
- **تطوير أنظمة نقل عام مستدامة ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي،** وقد تضاعف عدد السكان على مدى الأربعين سنة الماضية، ونصف هؤلاء يعيشون في مدن.

ثالثاً: أثر التهديدات البيئية على واقع المساواة بين الجنسين

- تؤثر التهديدات البيئية على كل من الرجل والمرأة بشكل مختلف، فالنساء أكثر تضررا من تغيرات المناخ من الرجال، خاصة في الدول النامية التي تعاني من التمييز على أساس الجنس بحيث تتأثر حوالي ٤ نساء مقابل رجل واحد؛ حيث أشارت عدة دراسات إلى أن المرأة تعاني من أثار التهديدات البيئية جراء عدم المساواة بينها وبين الرجل والتوزيع غير العادل للأدوار والموارد والسلطات.
- تتمثل مسؤولية المرأة رعاية الأطفال والقيام بالأمور المنزلية، كما أنها في أغلب الحالات تكون أقل توعية ومعرفة بالأخطار الكامنة والناجمة عن التغير المناخي، ذلك لأنها تحظى بتعليم أقل من الرجل.

- تفتقر المرأة إلى التمتع بالقدرة الثقافية والقانونية للمطالبة بحقوقها، فعلى سبيل المثال، قد يكون حصولها على الائتمان أمرا محدودا، كما يصعب السفر بالنسبة لها بسبب المعايير الثقافية و رعاية الأطفال...إلخ وهو ما يقوض فرصها من الناحية الاقتصادية وكسب الرزق والعيش الكريم مقارنة مع الرجل، ويعود ذلك إلى وضع ومكانة المرأة اجتماعيا وإقتصاديا، والتي أفرزتها الثقافة السائدة في المجتمعات النامية وليست من الناحية البيولوجية والفسيولوجية للمرأة.

- إن تأثير التهديدات البيئية على المرأة أكثر من الرجل؛ وذلك عن طريق زيادة ضغوط العمل والوقت لدى المرأة، بسبب الهجرة البيئية، سواء الخارجية ما بين الدول، أو الهجرة الداخلية المتتالية من الريف نحو المدينة، سعيا لتأمين مستلزمات الحياة اليومية؛ وذلك في حالة تعرض الريف لموجات جفاف نتيجة ارتفاع درجة الحرارة التي من شأنها أن تقلل من القيام بالزراعة. والعمل على تقويض خدمات النظم الإيكولوجية كالمياه النقية؛ والتربة الخصبة. حيث يشعر الرجل بأنه مضطر للانتقال إلى المدن بحثا عن فرص العمل المأجور- والتي تكون في معظمها مؤقتة ولا تحتاج إلى المهارة.
- كما أنها تتسم بمحدودية الأمن الوظيفي، وتدني الأجور، وظروف المعيشة المزدحمة، وتردي الدعم الصحي. ونتيجة لذلك فإن المرأة في الريف تأخذ علاوة على عبء العمل الثقيل الذي تؤديه في تنفيذ مهامها المنزلية وإدارة الموارد الطبيعية؛ دور الرجل الغائب في المجتمع. وكثيرا لعبت المرأة دوراً أساسيا في الأنشطة الزراعية، وبالأخص البدنية منها، والأنشطة التي تستغرق وقتاً طويلاً مثل الرعي، والحصاد وجمع المياه.
- غالبا ما يكون تأثير الجفاف وندرة المياه على المرأة أكثر خطورة مقارنة بالرجل، ذلك لأن مسؤولية الحصول على المياه تكون على عاتق المرأة التي تعامل بشكل غير متساو مع الرجل، وينتظر منها أن تقوم بمهام شاقة؛ وكلها أنشطة تتطلب الحصول على المياه. كما أن جلب المياه ونقلها يستنفذ الوقت؛ ويشكل عبئًا ثقيلا على المرأة، بحيث تنفق ما يصل إلى أربع ساعات في اليوم سيرا على الأقدام، أو وقوفا في الصفوف لنقل المياه؛ وهذا وقت كان يمكن استغلاله في أنشطة منتجة.

- ويقدر أن المرأة في الدول التي تعاني من الجفاف توظف ٨٥ بالمائة من طاقتها اليومية في جلب المياه ونقلها؛ وقد يصل وزن ما تحمله إلى ٣٠ كغ؛ وهي تجتاز بصعوبة المسافات الوعرة. وهذا من شأنه أن يؤثر على صحة المرأة كحدوث تشوهات في العمود الفقري، والتهاب في المفاصل، وكذلك الإرهاق المزمن، وتعرض النساء الحوامل للإجهاض وكثيرًا ما يتعرضن للعنف الجنسي.

- أما بالنسبة للفتيات فجلب المياه قد يكون عائقا أمام الالتحاق بالمدرسة مما يتعرضن بشكل أكبر للفقر وفقدان فرص الحياة، فوفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن ذلك يساعد أيضًا في تفسير الفجوات الشديدة الاتساع القائمة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس في العديد من الدول. وغالبا ما تكون المياه المجلوبة قذرة ومن مصادر غير محمية؛ مما يؤدي إلى انتشار الأمراض الناجمة عن تلوث المياه كمرض التيفويد والتهاب الكبد الفيروسي.

ويتفاقم عدم التكافؤ بين الجنسين القائم أصلا حيث تضطر المرأة في أوقات الحرب إلى تولي الجزء الأكبر من العمل المنتج، بالإضافة إلى دورها التقليدي في العمل الإنجابي. كما أنها تواجه تحديات أكبر في تأمين سبل المعيشة.

- كما تؤدي القوانين التمييزية والمعايير الاجتماعية المتجذرة في مختلف الدول النامية إلى الحد من إمكانية حصول المرأة على الموارد ومن سيطرتها عليها، وتعطي الأفضلية للرجل في ملكية الأصول. ويحول هذا التميز دون أن تجد المرأة استراتيجيات تكيف تعينها للتغلب على تأثيرات تغير المناخ مثل توفر الأراضي واستغلالها، وبالتالي ضمان الدخل والغذاء لأسرتها.

رابعاً: النوع الاجتماعي والتغيرات المناخية.

- يسهم تغير المناخ في توسيع الفجوة بين الجنسين من حيث الحصول على الماشية والمعدات والموارد البشرية والأسمدة وغير ذلك من الموارد الأسرية. الأمر الذي من شأنه ان يزيد من نسبة الفقر بين النساء مقارنة بالرجال؛ كما أن استراتيجيات محاربة الفقر تتجاهلها حيث أن ٨٠ بالمائة من نساء العالم يعانين من الفقر.

- إن تداعيات وتبعات التغير المناخي و ما يسببه من تدهور على الموارد الساحلية جراء ارتفاع منسوب مياه المحيطات والبحار والأنهار، وما يتبع ذلك من الفيضانات. الأمر الذي يؤدي إلى تملح تربة السواحل، وبالتالي تقليل حجم إنتاج المحاصيل الزراعية في المناطق الساحلية؛ ولذلك أثر سلبي على المياه العذبة الجوفية. ويؤدي أيضا لتآكل التربة الساحلية، والنظام البيئي البحري. ويؤدي إلى فقدان الثروة السمكية التي تعتبر مصدر غداء ودواء للإنسان في كثير من البلدان؛ وهذا الأمر له تبعات سلبية اجتماعية وإقتصادية على من يعتمدون على الموارد الساحلية في كسب الرزق.

- تقلل التهديدات البيئية من فرص القضاء على الفقر؛ كما أنها تعرض الفقراء للخطر. حيث أوضحت الدراسات العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي، بحيث يعتبر الفقراء الأقل قدرة على الاستجابة لمواجهة التهديدات البيئية.

- وتقدر نسبة النساء ب ٤٧بالمائة من الذين يعملون في قطاع صيد الأسماك؛ ومع ذلك فهن يتركزن في وظائف ذوي المهارات المتدنية وذوي الأجور المنخفضة؛ وضمن فئة العمالة غير المنتظمة والموسمية وفي مجال التجهيز، و التعبئة، والتغليف والتسويق. بالإضافة لذلك كثيرا منهن يعملن دون عقود أو حماية حقوق الصحة والسلامة والعمل، فالنساء يواجهن مخاطر تدهور المحيطات ولديهن القليل من الممتلكات؛ والبدائل لكسب الرزق والعيش الكريم، في وضع أقل قدرة على مجابهة خسارة الموارد الطبيعية.

- يعد النوع الاجتماعي والإجراءات المتعلقة بالمناخ في سلّم الأولويات؛ فالتحدي الذي يطرحه تغير المناخ يمكن أن يمنعنا من تحقيق "جميع أهدافنا أو أي هدف منها". ومن الضروري تنفيذ الالتزامات المقطوعة في باريس إذا أردنا تقليل احتمال تخلف أعداد كبيرة متزايدة من الناس عن الركب. ويشكّل تغير المناخ الذي تكون أفقر الفئات أشد عرضة لتأثيراته عاملا يُسرع في تعميق أوجه التفاوت القائمة.

- يوجد دور بيئي للهيئات التطوعية تؤديه في التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيف حدتها، فضلا عن زيادة القدرة على التحمل في المجتمعات المحلية؛ والبلدان الأكثر عرضة لاحتمال التخلف عن الركب، وفي ضمان التنمية الشاملة في مواجهة تغير المناخ.

- إعداد التقارير اللازمة عند إجراء عمليات التقييم والرصد بشأن إدارة المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف معها، و إدراك العوائق التي تحول دون مساهمة المرأة مساهمة فعالة وازالتها. ومن بين الأمور ذات الأهمية لنجاح إدارة تغير المناخ؛ تطوير قدرات الحكومات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة ومنظمات المجتمع المدني على تناول قضايا التكيف مع تغير المناخ ذات الصلة بالنوع الاجتماعي؛ و إعداد تقارير بشأنها لتمكين النساء من تسخير معارفهن المحلية للإسهام في حماية البيئة ومواردها. والحفاظ على استدامة إدارتها.

- ضرورة إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية المعنية بتغير المناخ؛ لأن العواقب المترتبة على تغير المناخ تؤثر على الجميع، ولا سيما الفقراء والنساء. وللتمكن من التعامل بكفاءة مع تغير المناخ وآثاره غير المتكافئة على النساء والفتيات من المهم صياغة سياسات وبرامج للحد من مخاطره، بحيث يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي.

- إعداد إستراتيجيات قطاعية لتقييم المخاطر وإدارتها بما يتفق مع السياسات القائمة المعنية بالنوع الاجتماعي وتمكين المرأة على المستويين الوطني والمحلي.

- ينبغي تطوير قدرات الحكومات والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة ومنظمات المجتمع المدني في إطار تناول قضايا النوع الاجتماعي.

خامساً: دور المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي

- إذا نظرنا إلى الأدوار المجتمعية التي تجعل المرأة أكثر عرضة لتحديات البيئة، نجدها نفسها أيضا عنصرا فعالا رئيسا لقيادة التنمية المستدامة في نطاقها. فهي تمتلك المعرفة والخبرة التي يمكن عن طريقها أن تدير الموارد الطبيعية المتاحة والتكيف مع تغير المناخ؛ بل وتطبق استراتيجيات التخفيف على جميع المستويات بشكل أكثر نجاحا. لذلك لا يجب أن ينظر للمرأة كضحية لتغير المناخ نظرًا لدورها الفاعل في التكيّف والتأقلم مع مختلف التهديدات البيئية.

- ومن هنا أكدت دراسات البنك الدولي على أن المشروعات الخضراء صديقة البيئة التي تتضمن النوع الاجتماعي تكون أكثر فاعلية؛ وتحقق نجاحا أكبر من تلك التي لم تأخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار. فعلى الرغم من أن النساء هم الضحايا الأكثر تأثرًا في الدول النامية بسبب التغير المناخي، إلا أنها أشارت إلى كونهم الأقدر على صنع التغيير عن غيرهم.

- يظهر جليا الدور الذي يمكن أن تساهم به المرأة في حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعامل المباشر مع البيئة، من حيث المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث؛ فيتم على عاتقها استهلاك حوالي ٨٠ بالمائة من المياه، والقرارات المنزلية المتعلقة بإدارة النفايات، والزراعة المنزلية، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك وخاصة للطاقة والحرص على اقتناء الأجهزة الأقل استهلاكًا للطاقة.

- كما أنها تحرص على استخدام الغاز الطبيعي في الأنشطة المنزلية، والاستغناء عن مكيفات الهواء قدر الإمكان؛ والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح. كما أن زراعة أشجار ونباتات الزينة تعمل على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو، وتنقية الهواء من الغبار؛ و تخميد الضجيج. لذا فهي القادرة على تغيير أنماط الحياة لدرء مخاطر التغيرات المناخية.

- تتزايد الانبعاثات والاحترار العالمي مما يبعث على القلق؛ فنرى زيادة في عدد الموافقات على استخراج الوقود الأحفوري؛ وكذلك وجود أدلة إضافية على أن الاحترار يمكن أن يحدث بأسرع مما كان متوقعا. وكان لذلك آثاراً مدمرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وهي أكثر المناطق عرضة للكوارث في العالم. ومع أن جميع الأقاليم والأفراد تتأثر بتغير المناخ، ولكن من الواضح أن الآثار يكون وقعها أشدّ على النساء، والأفراد الذين يعانون الفقر، والأفراد القاطنين في المناطق الريفية، وذوي الإعاقة،، والفئات الهشة.

- تساهم المرأة في التنمية المستدامة من خلال الجهد الذي تبذله في فصل المخلفات القابلة للتدوير، ودفن الجزء العضوي منها، ثم إعادة استخدامها بعد ذلك كمواد مسمدة طبيعية بصفتها ربة بيت. كذلك من خلال فصل المخلفات المنزلية، والتخلص من القمامة باستمرار وبطريقة سليمة، وتجنب حرقها لمنع التلوث وتدويرها والتخلص منها.

- يتمثل دور المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ من حيث توجيه وتربية النشء على التعامل السليم مع البيئة. فالمرأة بطبيعة دورها التقليدي شديدة الاتصال بالبيئة فهي الأساس في التربية السليمة للأبناء. كذلك تساهم في التربية البيئية ونشر الوعي البيئي؛ بتعليم مبادئ النظافة وغرس العادات الصحية، والبيئة السليمة للأبناء.

- من هنا يمكن أن نتحدث عن أهمية تعليم المرأة فهي المربية الأولى التي يرى الطفل ويفهم من خلالها ما يدور حوله. وقد عبر المهاتما غاندي عن أهمية تعليم المرأة بقوله: إذا علمت إمرأة فأنت تعلم أسرة بأكملها، وإذا علمت رجلا فأنت تعلم فردًا واحدًا ".

- قدرة المرأة المتعلمة أكثر من غيرها على زرع الكثير من سلوكيات حماية البيئة؛ وترشيد استخدام الموارد المختلفة في أفراد الأسرة، ونظرا لارتباط المرأة بالأرض والزراعة، فهى تقوم بتعليم أبنائها كيفية التعامل مع التربة والماء والهواء، وكيفية التعامل مع المبيدات ومدى خطورتها على البيئة؛ إذا لم يحسن استخدامها.

- ولاشك أن تعليم المرأة يمثل أهمية قصوى لتحسين وضعها ورفع قدرتها في الوصول والتحكم بالموارد الطبيعية، كما أنها من خلال التعليم تصبح أكثر قدرة على القيام بدورها في المجتمع.

- يظهر دور المرأة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تشكيلها لجمعيات نسوية تعمل على حماية البيئة ونشر الوعي البيئي؛ إضافة إلى تنسيق الجهود النسائية في مجال حماية البيئة، وتغيير النظم والتشريعات البيئية، وتكوين رأي عام نسائي مهتم بالبيئة يعمل على توحيد الفكر وتغيير المفاهيم والسلوك.
- تطوير وتطبيق سياسات تراعي النوع الاجتماعي في الاستزراع السمكي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- تنفيذ دراسات للهشاشة والنوع الاجتماعي في المناطق الساحلية؛ لاستخدامها في التخطيط الساحلي ووضع هذه الدراسات للاستخدام العام.
- وضع برامج مراقبة فعالة ومتوازنة من حيث النوع الاجتماعي للمناطق البحرية والساحلية.
- تنفيذ برامج لإعادة إحياء الغابات ووضع هذه البرامج في تصرف المرأة.
- **أما في مجال التكيف مع التغير المناخي في المناطق الساحلية، يكون تشجيع تحضير وتنفيذ خطط تنفيذية مستجيبة للنوع الاجتماعي في مجال التكيف مع التغير المناخي في جميع قطاعات المناطق الساحلية، وتنفيذ الخطط والبرامج التي تتناول موضوع التكيف مع التغير المناخي في المناطق الساحلية مثل حماية الشعاب المرجانية.**
- بالإضافة إلي تشجيع وتحسين دور المرأة، والمشاركة في مشاريع الإدارة الساحلية المتكاملة، وتدريب المرأة وإشراكها وتمكينها من المشاركة في الدراسات والأبحاث وبرامج المراقبة البحرية.
- ويمكن أيضاً تأسيس شبكة تواصل للنساء العاملات في مجال الإدارة الساحلية؛ لرصد عدد الخطط التنفيذية التي تستجيب للنوع الاجتماعي. والبرامج المنفذة ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي. و النساء العاملات والمشاركات في برامج التكيف مع التغير المناخي – حيث يشمل كل من النساء والرجال الذين تم تدريبهم في الاستعمال الأمثل للمناطق الساحلية؛ والنساء والرجال الذين استفادوا من المشروعات) استفادة إنتاجية، أو تدريب، أو قيمة مادية.

سادساً: بعض المقترحات لتفعيل مقاربة الجندر في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية

- يعتبر تمكين المرأة من أكثر الاستجابات الفعالة المؤدية لنجاح استراتيجيات وخطط مواجهه التهديدات البيئية، ونجاح التكيف مع التغير المناخي الذي يعتمد بشكل كبير على استيعاب المرأة وخبراتها ودعمها لتصبح عنصرا فعالا وقائدة في مجال حماية البيئة.
- ومن ثم فإن ضرورة الاعتماد على النهج التشاركي بتفعيل الحوارات التشاركية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والتنظيمات الأهلية، والقطاع الخاص؛ وأصحاب المصلحة المحليين الرجل والمرأة، وأهمية تبادل الخبرات والمعلومات حول التوعية للعمل على حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- ترسيخ ثقافة النوع الاجتماعي داخل مجتمعات الدول النامية خاصة الدول التي تهيمن عليها الثقافة الذكورية، بإبراز إيجابيتها ودورها الفعال في حماية البيئة؛ لتحقيق التنمية المستدامة.
- على الحكومات ضمان دمج مفهوم النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة في جميع السياسات العامة حيث يترتب على ذلك أن يؤخذ وضع المرأة المتأثرة بقلة توافر المياه؛ وسوء خدمات الصرف الصحي؛ وبعوامل تغير المناخ في الحسبان، ويستهدف تحقيق العدالة في الإجراءات وتجنب الآثار السلبية لإقصاء دور واحتياجات المرأة للحد من مشكلة شح المياه مثلا، والتي تتمثل في العزوف عن التعليم في مجتمعات الدول النامية؛ وبالأخص في المناطق الريفية والبدوية.

سابعاً: دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في استراتيجيات حماية النظم الإيكولوجية وسياسات تجديد الموارد الطبيعية

وفقاً للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة فإن النساء هن «مستخدمات أراضي العالم» اللائي يلعبن دورًا كبيراً في إدارة الموارد الطبيعية لأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، لكن عندما تُتخذ القرارت بشأن استخدام الأرض لا تؤخذ حاجات المرأة ومنظورها في الاعتبار؛ مما يحد من الاستدامة وفعالية التدابير للحماية والتجديد.

وتعتمد جدوى استراتيجيات الحماية وسياسات التجديد إلى حد كبير على دمج منظورات النساء والرجال وحاجاتهما ومصالحهما.

- فإن ادماج النوع الاجتماعي وإرساء ثقافة التدريب بين النساء اللائي يقيمن حول المناطق المحمية يعمل على الاستدامة وحفظ الموارد الطبيعية
- فإن تقديم منح صغيرة للأنشطة الإقتصادية «الصديقة للتنوع البيولوجي» بما في ذلك السياحة الإيكولوجية والثقافية، وهنا يكون تزويد النساء بالتدريب على الاستدامة وحفظ الموارد الطبيعية، سوف يؤدي إلي الحفاظ على سبل كسب عيشهن وتحسينها لحماية الموارد الطبيعية وحفظها.

- إن تحسين الظروف المعيشية للفقراء وخاصة المرأة حتى تكون نظم الطاقة في خدمة التنمية الريفيه المستدامة؛ وينبغي أن يتم التركيز عليهم.
- يمكن القول أنه لكي يصبح نظام الطاقة محققاً لمصالح الفقراء في الريف؛ يجب أن يزيد من قدرتهم على الوصول إلى طاقة ميسرة وآمنة وعالية الجودة، ويمكن أن يعول عليها أيضا. ويمكنهم ويقوي قدرتهم على الاعتماد على النفس، ويحسن من جودة أحوالهم البيئية. فجميعها شروط واجبة للتحرك نحو تحقيق الهدف السابع من أهداف التنميه المستدامة.

ثامناً: جندرة السياسات البيئية، والبرامج التي توضع للحد من تأثير التهديدات البيئية

بحيث تكون هنالك مساواة في الأدوار بين الجنسين، وتكافؤ الفرص في المشروعات التنموية التي تساهم في الحد من الفقر والبطالة، وتساهم في التكيف مع التغير المناخي وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تاسعاً: جندرة مؤسسات المجتمع المدني بإعطاء فرصة أكبر للمرأة في التمثيل وصنع واتخاذ القرار

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات في رفع الوعي وبناء القدرات الخاصة في تحقيق تمكين وتعزيز مكانة المرأة لضمان المساواة بين الجنسين. مع الأخذ بعين الاعتبار أن التدريب لا يجب أن يستهدف النساء فقط؛ بل جميع الفئات المعنية على مستوى الإدارة السياسية، والتنفيذ سواء رجال أم نساء، وذلك بهدف تحقيق برنامج بناء قدرات لتعزيز العدالة والمساواة في النوع الاجتماعي فيما يخص حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

عاشراً: إنشاء آليات وطنية وإقليمية تعنى بالنوع الاجتماعي لمشاركة المرأة في حماية البيئة

تشجيع تكوين الجمعيات وشبكات التعاون النسائية خاصة في الريف لتوعية المرأة الريفية والبدوية؛ وتشجيعها على البحث في قضايا البيئة والعمل على حمايتها؛ وتقليل الأعباء الملقاة على عاتقها.

لذا ينظر للعدالة البيئية كوسيلة لتجاوز تلك المشكلات من خلال إعادة صياغة العلاقة بين المجتمع والطبيعة لكي لا تكون مبنية على معايير اقتصادية فقط، ولكن لتسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية الهامة للأطر والمشكلات البيئية. ويعترف أنصار هذا الموقف بالروابط المباشرة وغير المباشرة بين حماية الموارد الطبيعية وصحة أفراد المجتمع، حيث يدركون أن للبيئة النظيفة أثر ايجابي على الصحة العامة للسكان، كما يدركون أيضا أن توزيع خدمات الموارد الطبيعية لم يكن عادلا. ولذا يزعمون أن الحكومة مسئولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستوعب وجهات نظر واحتياجات الأفراد والحيوانات الأكثر عرضة للضرر حتى يستطيع كل فرد الاستمتاع بمنافع الموارد الصحية والخدمات البيئية. كذلك يعمل أنصار هذا الموقف على إعادة تشكيل الثقافة ويندرج تحت حركة الاستدامة القوية.

القسم الثاني

أولاً: الممارسات السلوكية للمرأة واستنزاف الموارد المائية وتلوثها

ترتبط مكونات النظام البيئى ببعضها البعض وفقاً لقوانين محددة؛ بحيث تحقق النظام البيئى وأن أى إخلال يطرأ على عنصر أو مجموعة من العناصر التى يتكون منها النظام البيئى يترتب عليه ظهور مشكلات بيئية.

- **المياه الجوفية**: هى المياه التى تسربت خلال طبقات الأرض، وتتواجد إما قريبة من سطح الأرض أو بعيدة عنها. وفى الحالتين تتعرض المياه الجوفية للتلوث السطحى نتيجة لنشاطات الإنسان وزيادة الطلب على المياه. يعكس منسوب المياه العلاقة بين كمية المياه المخزنة الناتجة عن كمية هطول الأمطار والمياه الجارية؛ وكذلك المياه المسحوبة التى تؤدى إلى خفض منسوب الآبار المجاورة، فكلما زاد النشاط الرعوى زادت عملية سحب المياه. وفى حالة عدم وجود أى مصدر لتغذية المياه فذلك يؤدى إلى زيادة معدل الاستهلاك على حساب معدل التخزين.

- نتيجة تغير الظروف المناخية وزيادة حدة الجفاف لفترات طويلة بدأ مستوى الماء ينخفض تدريجياً، واستمرت المياه الجوفية مورداً رئيساً للمياه. ومع بداية خطط التنمية بدأ الطلب على المياه يزداد بشكل كبير إلى أن عجزت مياه الآبار التقليدية عن تغطية هذا الطلب؛ وأصبح التركيز يزداد على الآبار التى تحفر قريباً من الطبقات غير المتجددة على نطاق واسع، مما ساعد على سهولة الوصول إلى المياه الجوفية غير المتجددة.

ثانياً: الممارسات السلوكية للمرأة وتدمير موائل الكائنات الحية وتدهور الموارد البحرية

يعد التنوع الكبير فى الموارد البحرية واحتوائها على كائنات بحرية، له ابعاد إقتصادية واجتماعية لها أهمية فى التنمية. كما تضم الشعاب المرجانية فى المحميات الطبيعية حيوانات لها أهمية ذات فائدة إقتصادية مثل محار اللؤلؤ الذى تعرض للاستنزاف نتيجة السلوكيات الخاطئة للمرأة.

- الشعب المرجانية لقياس درجة التلوث بمثابة الترمومتر لتعدد أشكال التلوث. ومن ثم فإن التزايد فى تدمير الموائل والاستغلال المفرط والتلوث، وابيضاض المرجان، والتغير المناخى، يهدد استمرار النظام البيئى للشعاب المرجانية فى أدائه ووظيفته.

- توجد بعض من المعتقدات الخاصة بتلوث المياه فى المجتمع؛ حيث أن معتقدات التلوث توصف بأنها نظم يمكن أن تحافظ على أشكالها من خلال الأفراد غير الملتزمين بالسلوك الصحى.

- هناك بعض المعتقدات الخاصة بتلويث المياه مثل إلقاء مشيمة الحيوانات « الخلاص »، وكذلك خلاص الأطفال فى المياه، حيث تقوم النساء بإلقاء «خلاص الولادة » فى البحر اعتقادا منها بأن المياه الجارية تطيل عمر المولود؛ ويلقين أيضاً بخلاص الحيوانات فى البحر لزيادة عمر الماشية وعدم تعرضها للمرض. أما بخصوص التلوث الخاص بمياه الشرب فهو ناتج أساساً من سلوكيات أفراد المجتمع الذى يفتقد كثيراً إلى الوعى بنظافة مياه الشرب وخطورة تلوث المياه.

- يؤدي توافر البيئات الملوثة بالضرورة إلى تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض والبكتريا فى أماكن تخزين المياه ومياه الآبار، مما ينتج عنه إصابة الأطفال بشكل دائم بمرض الإسهال بمعدل ٣ نوبات سنوياً، مما يعرضهم للإصابة بأمراض وبائية ومتوطنة؛ وأمراض سوء التغذية؛ التى تعوق النمو البدنى والعقلى. كما يؤدى إلى انتشار أمراض العيون وخاصة الرمد البكتيرى، ففى مجتمع الصيادين حيث يتبول الصيادون وأطفالهم فى البحر. وبالتالي يؤدى ذلك إلى تلوث مياه البحر.

ثالثاً: الممارسات السلوكية للمرأة؛ إستنزاف الموارد الحيوية وغير الحيوية

إن زيادة معدلات تلوث مقومات الحياة الأساسية كالماء، والهواء فقد أدى إلى وجود حاجة متزايدة لتنظيم تلك الأنشطة الإنسانية للحد من هذا الإستنزاف الذي تمتد تاثيراته إلي المشكلات الصحية؛ وأيضا معالجة مشكلات خطورة الاستنزاف الزائد عن الحد للموارد.

- يتطلب ذلك ضرورة مراعاة حدود المعادلة البيئية؛ فلابد من الموازنة بين أعداد السكان والموارد المتاحة لهم، حتى لا تفوق أعدادهم تلك الموارد أو تقل؛ فلا يستطيعون حماية أنفسهم، أو مواردهم ضد المخاطر البيئية.
- يستلزم زيادة عدد السكان التوسع فى الخدمات، وعلى رأسها التعليم، والصحة، وتحسين فرص العمل، وتحسين نوعية الحياة؛ بتوفير المسكن الصحى والماء النقى، والصحة العامة والصحة البيئية. ولا يتأتى ذلك إلا بإقتصاد قوى يماثل نمو السكان، ذلك يتطلب بدوره الخدمات حتي يوازى أعداد السكان بداخل المنطقة.

رابعاً: التدابير المقترح اتخاذها للإقلال من المشكلات البيئية.

- تعد المشكلات البيئية على المستوى الأرضى ذات تأثير قوى. ومن بين تلك المشكلات الطبيعية ضرورة حماية المناطق الحيوية (المحميات).
- يتطلب ذلك رفع كفاءة العديد من الأقاليم والمحليات لمواجهة المشكلات البيئية، مثل التدهور وإستنزاف الموارد الأرضية وبما عليه من التصحر، أو ندرة الماء، والطاقة. مع مراعاة أن التدهور البيئى يدرج كسبب ونتيجة إلى معايير أخلاقية للحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تبنت الحكومة تشريعات وقوانين خاصة في هذا الشأن لحماية البيئة البحرية ومصادر المياه ومنع تلوث البيئة البحرية، وذلك للحفاظ على الثروة الطبيعية؛ ولم يقتصر أمر المحافظة على البيئة بإصدار التشريعات والقوانين، إلا أنها وضعت أيضًا بعض الإجراءات التى تهدف إلى زيادة الإهتمام بالموارد الطبيعية ومنها :

  - رصد مكافآت عينية لمن يلتزم بالمساعدة فى حل مشكلات البيئة، وتفرض عقوبات فعلية على المخالفين
  - لم يدرك الإنسان حقوق هذه البيئة متصوراً أنها معين لا ينضب؛ أو أن إستيعابها لنشاطاته بلا حدود. والواقع أنها غير ذلك؛ فالأرض محدودة الطاقة والقدرة على استيعاب ما يطرأ عليها من تغيرات نتيجة لأنشطة الإنسان؛ فإذا تجاوز نشاط الإنسان حدود طاقاتها أدى ذلك إلى خلل يصعب علاجه.
  - يبدو أن الإنسان قد أخل بهذا التوازن وبدأ يدرك متأخراً المأزق الذى سار إليه، فالمحافظات ما زالت حديثة العهد بالإدارة البيئية؛ ولا تزال الطرق التشريعية والمؤسسية والإقتصادية بحاجة إلى تطوير إدارة الموارد الطبيعية فيها، كما أن هناك حاجة لتعزيز الوعى البيئى فى إدراك أهمية الربط بين النموالإقتصادى والاجتماعى، وحماية البيئة، واستخدام الموارد لتحقيق التنمية المستدامة.
  - أصبحت قضية حماية ثروات المنطقة والحفاظ عليها من التلوث واجب قومى يجب أن تتضافر من أجله كل الجهود الحكومية والأهلية وذلك من خلال وضع التشريعات التى تجرم الاعتداء على البيئة، وإيجاد آليات قومية لتفعيل تلك التشريعات والقوانين. والأهم من ذلك تغيير السلوكيات البيئية الخاطئة لدى أطراف المجتمع وزيادة الوعي البيئى.
  - ومن ثم أصبح التخطيط البيئى للموارد أكثر إلحاحاً من أى وقت مضى لأن غيابة يعنى إطلاق السياسات والتشريعات الحكومية دون نسق أو ربط يحمى الموارد الطبيعية ويحقق التنمية المستدامة. ليس ذلك فحسب؛ بل إن الدعوة للاهتمام بالتخطيط البيئى تدعم إعداد خطة قومية للعمل البيئى لضمان مواءمة التخطيط على المستويين الحكومى والمحلى لها.

خامساً: السياسات البيئية فى مصر

- تعد مشكلة التلوث البيئى بأنواعه من أولويات السياسات البيئية فى مصر؛ إلا أن الجوانب المؤدية للتلوث - هي ربما تكون قليلة - يتمثل فى السلوكيات والممارسات الخاطئة التى تنطوى بداخل ثقافة المجتمع المحلى نتيجة قلة الوعى، وإنتشار الأمية، والفقر؛ دون وضع حلول لتلك الأسباب أو الحد منها والتغلب عليها أو حتى الإقلال منها.
- أن المشاركة الشعبية على كافة مستوياتها فيما يخص حماية وصيانة البيئة وسياستها وأيضًا العقوبات التى تتم تطبيقها على المجتمع المحلى من منطلق الحفاظ على البيئة وثرواتها الطبيعية التى تتمثل فى المناطق المحمية الطبيعية الجافة، بالصيد الجائر أو الرى الجائر، أو الموارد المائية الأرضية؛ و منها سلوكيات خاطئة تخضع لمعاقبة الضمير وأخلاقيات الجماعة.

سادساً: التشريعات لحماية البيئة

يفتقد القانون البيئى الأساسى والأجهزة الرئيسة للبيئة إلي وجود قانون إطارى للسياسة البيئية على غرار القوانين الأساسية فى كثير من الأنظمة المعاصرة. وتكمن أهمية مثل هذا التشريع فى أنه يزود الحكومة والأهالى بموجهات وإطار للسياسة البيئية لأنشطتهما وبرامجهما ولتطوير الموارد. كما أن مثل هذا القانون يوفر قاعدة صلبة لتنسيق الأجهزة الرسمية العديدة المسئولة عن إدارة الموارد الطبيعية، وعادة ما يتضمن مثل هذا القانون إضافة لاشتراط دراسات الجدوى البيئية للمشروعات.

- تستند صناعة السياسة فى مصر أساساً على المنهج القطاعى، وقد أدى هذا إلى سياسات بيئية واجتماعية وإقتصادية مجزئة، فقضايا مثل الفقر والبطالة والصحة والبيئة تم مناقشتها كلاً على حده دون الانتباه إلى العلاقات فيما بينها وأسبابها وحلولها.
- أدى المنهج القطاعى إلى تفاعل ضعيف من جانب المنظمات سواء أكان داخلياً أو خارجياً، لذلك يجب التنسيق اللازم من أجل صياغة سياسية فعالة؛ وتنفيذها بفاعلية. وفى غياب الإطار الملائم للتنسيق وتحديد أولوية الاهتمامات البيئية ومحدودية التوصل إلى معلومات بيئية سيصعب إتخاذ قرارت بيئية محكومة تبنى على حدوث الأزمات إلى حد بعيد. لذلك لابد من ضرورة أن تواجه المشكلات البيئية الأرضية بحلول تتضمن إطاراً سياسياً يحتوى على كل من الحماية البيئية، والنمو الإقتصادى. بعبارة أخري تحقيق تنمية مستدامة للمجتمع والبيئة الأرضية.

سابعاً: إدماج منظور النوع الاجتماعي في القطاع البيئي، والمشاركة المجتمعية، والمواطنة البيئية

يلقي تحليل السياسة البيئية الضوء على دور العوامل الداخلية فى صنع السياسة المتعلقة بالبيئة لتفعيل مفهوم المواطنة والمشاركة المجتمعية للتأكيد على أهمية التعليم والتدريب، لخلق مزيد من الوعى البيئيى والمواطنة البيئية.

- نظراً لأن الطبيعة من حولنا لا تشكل خطراً فى حد ذاتها، وإنما المشكلة تنبع فى صلة الإنسان بها ونظرته إليها وتصرفه بها وتعامله معها، ومن هنا يأتى دور التربية والتعليم لما لها من قدرة فى التأثير على الأفراد؛ ونشر الأفكار والقيم وتوسيع المدارك؛ وزيادة الوعى. ولهذا تلعب السياسة التعليمية دوراً هاماً فى تنمية وعى الأفراد؛ بالمشكلات البيئية إذ أنها تتمكن من خلال الندوات والبرامج التعليمية الخاصة بإكسابهم القيم والإتجاهات البيئية الإيجابية بقصد إعداد جيل واعى لبيئتها الطبيعية.
- يعد التعليم هو المدخل السليم لترشيد سلوك الإنسان وتبصيره بالآثار البيئية لأعماله وقراراته. ومن خلال التعليم يمكن إستعادة التوازن بين حياته ومتطلباته بين النظم البيئية التى يعيش فى إطارها، وبذلك تقوم التنمية الإقتصادية والاجتماعية على أسس بيئية سليمة تضمن للإنسان مقاومة احتياجاته دون أن يفسد بيئته.

ثامناً: الإعلام وتشكيل الوعي البيئي لقضايا النوع

- إن قضية تشكيل وعى الأفراد البيئى والاجتماعى قضية أساسية بالنسبة لوسائل الإعلام، والمنظومة التعليمية إذ أنها تتخذ على عاتقها تشكيل وعى الأفراد تجاه البيئة من خلال تفاعله معها؛ بحيث تصبح قضية ملحة تهتم بها وسائل الإعلام على المستويات كافة فى التعرف على المعلومات الصحيحة، والمشكلات البيئية، ومجريات الأمور دون تحريف.

ويؤدى هذا إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعى والإدراك لدى المتلقين للمادة الإعلامية. بمعنى أن يتسم الإعلام بالشفافية بناءً على صلة مباشرة بين المسئولين والأهالى، حيث قيام وسائل الإعلام بدورها فى تشكيل الوعى البيئى. ويعنى أيضاً مزيداً من وضوح المشكلات البيئية فى أذهان مخططى البرامج.ولعل مشكلات الصراع بين الزراعة والغابات وتهمش المراعى، والبحث عن المعادن، وتلويث الهواء، وإجهاض قوانين حماية الحياة البرية، وقوانين حماية الغابات الطبيعية، يتطلب جميعها وجود بديل مناسب يقوم محلها فى صيانة البيئة حيث تفاقمت المشكلات البيئية، والصحية.

- فى ظل التوجهات للاهتمام بالبيئة توحدت جهود المختصين لجمع وحصر السياسات والخطط الإستراتيجية فى مجال البيئة والتى عكست الوضع الراهن للمشكلات البيئية، والمخططات البيئية؛ فى وثيقة رسمية تركزت على الإهتمام بقضية التنمية المستدامة كمحور يدور حول الأهداف والسياسات المطلوبة. أما فى مجالات الزراعة والموارد الطبيعية والإسكان والعمران والصناعة، فقد تم الربط بين هدف تحقيق الأمن الغذائى وضرورة الاستغلال الأمثل من الموارد المتاحة، وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، كما تم فيها تغييب برامج التخطيط العمرانى.

- إن مراعاة الاتساق بين المكونات الطبيعية، ومراعاة تكامل التخطيط العمرانى مع الاستخدامات الأخرى للأرض فى تكامل وتنسيق؛ يحفظ التوازن البيئى. وركزت الإستراتيجية على البعد المؤسسى.

- **أن السياسات البيئية يجب أن تهتم بتمثيل كاف على مستوى العزب والقرى، بالإعتراف بحق الإنسان فى العيش فى بيئة سليمة صحية وآمنة من التلوث البيئى؛ وشعورهم كحق ومطلب أساسى من حقوق الإنتماء والمواطنة والولاء للمجتمع القومى.**

- لا يقف حل المشكلات البيئية من مجرد سن التشريعات؛ بل قد يمتد ليشمل تصرفات السكان أنفسهم، وذلك من خلال إيقاظ الوعى بجذور المشكلات البيئية، وأسباب ظهورها وكيفية علاجها؛ فالقوانين والتشريعات لا تستطيع وحدها المحافظة على البيئة.

فالأساس فى ذلك التنشئة الاجتماعية والتي تعني تربية الإنسان تربية بيئية، والتى يفهم من خلالها أسس التفاعل الصحيح مع بيئته، ليقتنع بأهمية الحفاظ على البيئة. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال المؤسسات التربوية التى تهتم بتنمية ميوله ومعارفه؛ وذلك من خلال ثلاثة وسائل رئيسة لحماية البيئة ووقايتها من الأخطار القائمة، أو معالجتها لما أصابها من ويلات. ألا وهى العلم و القانون، والتربية.

تاسعاً: التربية البيئية وقضايا النوع الاجتماعي

تعد التربية البيئية ركناً من أركان المحافظة على البيئة من خلال الطفولة؛ فهى البداية الصحيحة للتربية البيئية التى تهدف إلى معايشة الأطفال للمشكلات البيئية؛ وتنمية مهارتهم التى تساعد على صيانة بيئتهم وتنمية مواردها. بالإضافة إلى إكسابهم القيم والإتجاهات الإيجابية نحو البيئة وتحسينها؛ والمتمثلة فى توجيه الأفراد نحو عناصر التلوث وأشكاله؛ وسلوكيات المحافظة على الثروات الطبيعية؛ وسلوكيات النظافة الشخصية والمكانية واحترام القوانين، وتنفيذ التشريعات المرتبطة بالبيئة.

- لقد اصبحت التربية البيئية من السياسات البيئية التى تطرحها المنظومة التعليمية وذلك باعتبار أن النشئ هو الأداء لتربية بيئية نموذجية وخاصة بين الإناث.

تعد التربية البيئية أحد مفاتيح التنمية المستدامة وطريق عبور محو الأمية البيئية، وهى القوة الموجهه للميثاق الأخلاقى الجديد؛ الذى نحتاج إليه فى مجتمعنا المحلى؛ وفى إعادة تحديد وتوصيف العلاقة بين البشر والمحيط الحيوى.

- إن العلاقة بين المرأة وتدهو البيئة والوضع الإقتصادى والاجتماعى علاقة تبادلية، يتسبب فيها التدهور البيئى والإقتصادى والاجتماعى فى كسر هذه الحلقة التبادلية. فمن أهم أسباب أزمة العلاقة بين المرأة وبيئتها، أن مجتمعاتنا لا تدرك للآن طبيعة التكامل ما بين كل مكونات البيئة المحيطة بها، ومرد ذلك إلى النظرة السطحية التى تعتبر مكونات البيئة وحدات منعزلة غير مترابطة، ولا حل لذلك إلا باتباع التنمية البيئية المستمرة، التى تتطلب المحافظة على الموارد البيئية، مع تلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاع الأوسع من المجتمع؛ عن طريق وضع سياسات تتسم بالاستقرار والاستمرار والتواصل.

عاشراً: الإدارة البيئية وقضايا النوع الاجتماعي

١- تـأتي ضرورة وضـع خريطـة قوميـة للمـوارد الطبيعيـة وحمايتهـا واسـتثمارها مـن منطلـق الحفـاظ عـلى التنـوع والتـوازن الطبيعـى، وصيانـة المـوارد الأرضيـة والبحريـة وحمايتهـما مـن التلـوث والإسـتنزاف؛ وهـذا يسـتوجب أن تكـون هـذه الخريطـة جـزءاً مـن اسـتراتيجة قوميـة شـاملة ومـن السياسـات البيئيـة.

٢- ضرورة المشـاركة المجتمعيـة الواسـعة فى تحديـد أهـداف التنميـة؛ حتـى يسـهل دمـج المشـكلات البيئيـة وعمليـات التخطيـط التنمـوى منـذ البدايـة لحـل مشـكلات المجتمـع المحـلى.

٣- ضرورة الإهتـمام بالنظـام التعليمـى لإدراك المشـكلات البيئيـة وإنهـاء التوتـرات والصراعـات بـين القبائـل عـلى مـوارد الميـاه، والمراعـى ولترسـيخ فكـرة الحفـاظ عـلى البيئـة وصحـة الإنسـان.

٤- ضرورة النظـر إلى محافظـات الحـدود مـن خـلال نمـوذج يحتـذى بـه لمزيـد مـن المبـادرات والمشروعـات التنمويـة مثـل منطقـة سـيناء عـلى اعتبـار أنهـا منطقـة حـدود.

٥- ضروريـة تنميـة الوعـي البيئـي لمواطنـي المنطقـة و خاصـة المواطنـة البيئيـة (لـدى فئة الأطفال والشـباب والنسـاء) وذلـك للحفـاظ عـلى المـوارد البيئيـة وتحسـين البيئـة. ويشـير ذلـك الوضـع إلى ضرورة التخطيـط الكـفء لمزيـد مـن تمكـين المـرأة وتعزيـز مكانتهـا في مجتمـع المحافظـة، وسـد الفجـوات النوعيـة؛ بمـا يسـهم -ليـس فقـط - في زيـادة خيـارات وفـرص التنميـة البشريـة عامـة؛ بـل يسـهم أيضـاً في عدالـة هـذه الفـرص بـين نصفـي المجتمـع، وإطـلاق القـوى الكامنـة للمـرأة، ويمكـن تحقيـق ذلـك مـن خـلال تبنـي مجموعـة مـن السياسـات والآليـات منهـا:

أ- تعزيز قدرة ومكانة المرأة في الأسرة والمجتمع والتوعية بأدوارها، وتعزيز ثقة المرأة بذاتها وقدراتها.

ب-تحسـين أوضـاع المـرأة الريفيـة التـي تعمـل بالزراعـة والتخفيـف مـن عـبء الفقـر عـلى كاهـل المـرأة بتوفـير فـرص حصولهـا عـلى القـروض الميـسرة ومتناهيـة الصغـر.

ج- إن الاسـتدامة هـي فلسـفة برؤيـة جديـدة للبحـث عـن بنـاءات اجتماعيـة، ونشـاطات إقتصاديـة، وأنمـاط إنتاجيـة واسـتهلاكية، وتقنيـات تعمـل عـلى اسـتدامة البيئـة؛ وتمكـين الجيـل الحـالي وتحسـين حياتـه، وضـمان حيـاة ملائمـة للأجيـال القادمـة.

ح- لا بـد مـن إعـادة صياغـة النشـاطات الحاليـة، أو ابتـكارات أخـرى جديـده ثـم العمـل عـلى دمجهـا في البيئـة القائمـة لخلـق تنميـة مسـتدامة، عـلى أن تكـون مقبولـة ثقافيـا، وممكنـة إقتصاديـا، وملائمـة بيئيـا، وقابلـة للتطبيـق سياسـيا، وعادلـة اجتماعيـا.

أحد عشر: الطاقه و قضايا النوع الاجتماعي

لعـل إدراج اعتبـارات النـوع الاجتماعـي في سياسـات وبرامـج قطـاع الطاقـة، تـكاد تكـون قليلـة عـلي أسـاس أن توفـر مصـادر الطاقـة لـكل فئـات المجتمـع ؛ عـلي الرغـم مـن أن هنـاك تبايـن بـين اسـتخدامات الرجـال والنسـاء للطاقـة، فضـلاً عـن تبايـن مسـئوليات كل منهـما في توفـير إمـدادات الطاقـة وتحديـد أنمـاط اسـتهلاكها؛ وخاصـة في

القطـاع المنـزلي. حيـث يقـع العـبء الأكـبر عـلى عاتـق النسـاء. لـذا لابـد مـن الانتبـاه إلى هـذه الفروقـات حتـى يمكـن تحقيـق التوزيـع العـادل لخدمـات الطـاق، وضـمان مشـاركة فاعلـة للمـرأة في تحسـين كفـاءة الاسـتخدام، وترشـيد اسـتهلاكها.

- إن تقويـم إمكانـات إدمـاج قضايـا النـوع الاجتماعـي ضمـن القضايـا ذات اسـتهلاك المـوارد باعتـدال وكفـاءة؛ ومراعـاة سـبل الحفـاظ للمـوارد، والاسـتخدام الأكـثر كفـاءة للمـوارد، والأطـر الزمنيـة لاسـتبدال المـوارد غـير المتجـددة بمـوارد بديلـة، والاسـتخدامات البديلـة المحتملـة للمـوارد. حيـث يختلـف الـدور الـذي تقـوم بـه النسـاء في توفـير خدمـات الطاقـة بـين المناطـق الريفيـة والحضريـة والبدويـة. فبينـما قـد يكـون هـذا الـدور محـدوداً بـالإدارة الرشـيدة لاسـتهلاك الطاقـة في القطـاع المنـزلي في المناطـق الحضريـة، فـإن النسـاء في الريـف يتحملـن العـبء الكامـل لتوفـير الوقـود في المناطـق البدويـة، ونقلـه لمسـافات قـد تكـون طويلـة.
- إن المبـادرة بمناقشـة قضايـا النـوع الاجتماعـي في مجـال الطاقـة تصبـح أمـرا ضروريـاً لتمكـين النسـاء مـن تحقيـق معـدلات تنمويـة أفضـل.
- عـدم اسـتهلاك المـوارد المتجـددة بوتـيرة أسرع مـن قدرتهـا، أو بطريقـة يمكـن أن تـؤذي البـشر أو النظـم الداعمـة للحيـاة عـلى الأرض وخاصـة تلـك التـي ليـس لهـا بدائـل.

- إن التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح؛ يعد دوراً أساسياً في توفير وإدارة خدمات الطاقة. كما نجد أن للأسرة دور، إلي جانب ما يمكن أن تقوم به من الأنشطة الإنتاجية الصغيرة؛ فلابد من توفير وتعزيز إمدادات الطاقة اللازمة لتسهيل مسؤوليات النساء، وتعميق مساهمتهن في تحقيق التنمية.

- إن تشجيع النساء وتعريفهن بأساليب ترشيد استهلاك موارد الطاقة يعد أمراً مهماً لزيادة الفائدة مما يوفر لهن.

- إلا أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه توفير خدمات الطاقة للمرأة، وتحد من مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في المجتمعات البدوية حيث تتباين المهام المنوطه بالنساء في توفير وإدارة موارد الطاقه بشكل كبير بين الريف والحضر؛ فبينما تكون المرأة الريفية هي المسؤولة الأولى عن توفير الطاقة لكافة احتياجاتها المنزليه، فان الإمكانات تتوفر بسهوله وبمعدات متطورة للمرأة في الحضر ويتركز دورها في كيفية الإدارة للمصادر والأجهزة المتوفره لها؛ وترشيد الاستهلاك بما في ذلك اختيار الأجهزة الأعلي كفاءه خاصه بالنسبه إلي أجهزة الإناره، وأجهزة التكييف.

- فضلا عن مسؤوليتها عن اتباع السلوكيات الرشيده والمناسبة لكل من الأجهزة التي تستخدمها، مع الوعي بامكانية استخدام الطاقه المتجددة سواء أكانت السخانات الشمسي، أو نظم الخلايا الشمسية للكهرباء طبقا لما يناسب احتياجاتها وبما يتناسب مع الإمكانية المادية المتاحه لها.

ثانى عشر: دور المرأة في إدارة وترشيد استهلاك موارد الطاقة

- يتم تمكين المرأة عبر بناء القدرات في مجال الطاقة والاهتمام والتركيز على البرامج الهادف، إلى جانب تعريف المرأة على وسائل وتقنيات جديدة لتوفير خدمات الطاقة. وأيضًا لتسهيل مهامها، وإتاحه الفرصة لبرامج التوعية والتدريب الموجهة إلى المرأة لتعريفها بتقنيات الطاقة الحديثة، وإشراك النساء في تخطيط وتصميم وتنفيذ برامج الطاقة، وتحسين سبل وصول الطاقة إلى النساء لتحسين نوعية الحياة وجودتها.

- تعزيز موارد و إمدادات الطاقة في المناطق الريفية والفقيرة؛ و توفير إمدادات الطاقة بمصادرها المختلفة بالإضافة إلى المناطق الريفية والفقيرة وترشيد استهلاكها والآثار البيئية.

- يؤدي تعزيز معدلات التنمية للجنسين، إلى ظروف معيشية أفضل، وذلك عن طريق الاهتمام بإنشاء وتوفير شبكات كهرباء مستقلة ومنفصلة عن الشبكة الرئيسية، مع استخدام أنظمة الطاقة المتجددة.

- ضرورة توافر المعلومات للمجتمعات الريفية البدوية حول مصادر وتقنيات للطاقة المتجدده حيث تمثل نوعا من التحديات.بجانب عدم توفر المعلومات والإرشادات للمرأة حول نشر ثقافة استخدام الطاقة بمختلف عناصرها، وأفضل الطرق والتقنيات المتاحة للنساء بكافة خصوصياتهم الثقافية.

و يمكن القول أن المشكلات البيئية الناتجة عن التحولات المناخية والبيئية هى بفعل الإنسان وسلوكياته غير الرشيدة التى أسهمت في التدهور البيئى. ولهذا نؤكد أن الاهتمام بإيجاد حلول لمشاكل من قبيل انقراض الكائنات الحية، والتغير المناخي، والتلوث؛ والعمل على خلق مجتمع مستدام بيئيا، قد أصبح ضرورياً للتحول إلى التنمية المستدامة لحماية المجال الحيوي للأرض الذي يتطلب جهود كل المجتمع الإنساني؛ فهو مطلب تنموى ويجب أن ينجز من قبل الجميع بلا استثناء.

ونظرا لأهمية التداخل بين تلك المشكلات، فإنه لا معنى لمواجهة كل عنصر منها منفردا، بل لابد من مواجهة متزامنة لجميع المشكلات في إطار متكامل للتنمية.

لذا لابد من الانطلاق من حقيقة مؤداها أن الأزمة البيئية هي نتيجة لأزمة القيم السائدة،»ومن ثم فإن البدايات الأولية تكمن في إحداث تغيير جذري في منظومة القيم.وفي الحقيقة فإنه كلما درسنا وحللنا الموقف كلما زاد إدراكنا في نهاية الأمر بأن المشاكل البيئية المتعددة ليست إلا وجوه مختلفة لأزمة واحدة ووحيدة، هي أزمة إدراك تنبع من حقيقة أن الموقف الراهن للبيئة يتطلب إلى صناعة الوعي البيئي نتيجة توجهاتهم السلوكية.

ومن ثم يجب اعتبار قضايا التدهور البيئي والاستغلال المفرط لموارد الأرض؛ قضايا سلوكية؛ لأن فهمها يسهم في فهم المشكلة البيئية والمتسبب فيها؛ وخاصة من خلال خطاب التنمية المستدامة للألفية الحديثة المهيمن عليه الإهتمام بالاعتبارات الثقافية الملحة للأزمة البيئية.

إن التركيز على البعد الجندري في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة لا يشكل إضافة نوعية في صياغة السياسات فحسب، و إنما يعد جزءاً أساسياً في استراتجيات التنمية.

وبالتالي فإن المشاركة الكاملة للمرأة في الحوكمة البيئية يعد أمراً ضرورياً؛ فلن نستطيع أن نكون قادرين على مجابهة التهديدات البيئية بمساهمة الرجل فقط؛ ذلك لأن خبرات ومعارف المرأة تشكل عنصرا أساسيا في إدارة البيئة، كما أنها تساهم في محاربة الفقر وتسعى لضمان الأمن البيئي، ولا يتم ذلك إلا من خلال إزالة العوائق التي تعترض المساواة بين الجنسين.

المصادر والمراجع والمواقع

(١) عبد الله سافور، التربية البيئية برنامج العلوم الطبيعية فى المدرسة الأساسية، الواقع والآفاق، جامعة باجى مختار – عنابة، ٢٠٠٦، ص ٧٧.

(٢) سيف الدين الأناسى، فى بعض الرجوع تقدم – بيئى، فى دمار البيئة دمار الإنسان، كتاب العربى، العدد ٤٨، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٨٣.

(٣) سميحة الصعبى: أهمية التربية البيئية فى مؤسساتنا ومنهاجنا التعليمية، مجلة بناء الأجيال، العدد (٦٤)، ص ١٠٠.

(٤) محمد عاطف غيث: قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩٥، ص ٤١٤.

(٥) أحمد النكلاوى، أساليب حماية البيئة العربية من التلوث (مدخل إنسانى متكامل)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص ١٠٤ – ص ١١٨.

(٦) فتحية محمد إبراهيم، مصطفى حمدي الشنواني، الثقافة والبيئة، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٨،ص٢٣.

(٧) على محمد المكاوى، البيئة والمجتمع، دراسة فى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٤٢) ريتشارد بريماك ومحمد عبد العزيز، أساسيات الصون الحيوى، دار المريخ، ٢٠٠٤ص ٦٥.

(٨) حبيبة المرعشى، الحق البيئى بين الحقيقة والواقع، المنترى التوعية والتثقيف البيئى في الشارقة،هيئة البيئة والمحميات الطبيعية،الشارقة،٢٠٠٩، ص ٣٤.

(٩) خالد أبو عيشة،حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية ٢٠١٥-٢٠٣٠، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠١٥.

(١٠) المؤتمر العربي السادس، الإدارة البيئية والتنمية البشرية وأثارها في التنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، ٢٧-٣١ مايو، ٢٠٠٧.

(١١) التقرير النهائي، لجيولوجية مصادر المياه بحوض الرحبة ووادي حوضين، بمنطقة الشلاتين، جنوب شرق الصحراء الشرقية،، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مركز بحوث الصحراء. مايو ٢٠٠٤، ص٦٥.

(١٢) علي محمد عبد الله: التغيرات المناخية... أثارها.. التكيف..الحلول، جمهورية مصر العربية، وكالة الصحافة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢ ص ٧٨.

(١٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)الإسكوا(، أهداف التنمية المستدامة.. منظور عربي، المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، عمان، ٢- ٤ أبريل/نيسان ٢٠١٤.

(١٤) محمد محمود ذهبية، علم البيئة، مكتبة المجتمع العربى للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠، ص ٤٥.

(١٥) عبد الرحمن المهنا أبو الخيل، محيى الدين محمود قواس : النظم البيئية والإنسان، دار المريخ للنشر، السعودية ٢٠٠٥، ص٢٦.

(١٦) تقرير التنمية الإنسانية العربية (تحديات آمن الإنسان فى البلدان العربية) UNDP، ٢٠٠٩، ص ١٦٥.

(١٧) رويدا المعايطة وأخرون،النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في العالم العربي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

(١٨) صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

(١٩) السيد سامح عبد القوي، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠١٢.

(٢٠) قدري عبد المجيد،الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

(٢١) عوض عادل رفق،المرأة وحماية البيئة، الأردن، عمان، دار الشروق للنضر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

المراجع الاجنبية

(1) Arab Forum For Environment and Development (AFED), 2012a, Arab Atlas of Footprint and Biocapacity, Beirut, Lebanon.

(2) www.gdrc.org. "(2)GDRC | The Global Development Research Center" 2018.

(3) Arab Forum For Environment and Development (AFED), 2012a, Arab Atlas of Footprint and Biocapacity, Beirut, Lebanon.

(4) Arab Forum For Environment and Development (AFED), 2012a, Arab Atlas of Footprint and Biocapacity, Beirut, Lebanon

(5) "GDRC | The Global Development Research Center"(5) www.gdrc.org 2018.

(6) Knut Krzywinski, Richard Holton Pierce Deserting the Desert "a threatened cultural land scape between the Nile and the sea, University of Bergen, Department of Botany and Department of Greek, latin and Egyptology 2001, P. 97.

(7) Hans Opschoor & K. Turnes (editors): Economic Incentives and environmental.

(8) Jin Hong and others, NGOS and Environmental Education in China, in woltortons, and Marino Va D. (Eds) Sharing Wisdom for our Future Environmental in oction: proceedings of the Conference of the Australian Association of Environmental Education, 2006, P. 16.

(9) http://www.theguardian.com/environment/2016/apr/07/clouds-climate-change-analysis-liquid-ice-global-warming.

(10) Emilio F. Moran, Human Adaptability: An introduction to Ecological Anthropology: West view Press, Colorado,westview press. 2002, P. 54.

(11) water health connection.org , Overview of Waterborne Disease Trends By Patricia L. Meinhardt, MD, MPH, MA, Author. Retrieved on April 16, 2009.

(12) Taher Mastafa Hamed Yossif, soils and agricutre patentality for sustain susainable development of the south vfalley a (DARB-El Arbien ARE A) using satellite imagerky, Ain Shams.2003, P. 34.

(13) Ketr. D (1999): "Citizenship education: An international comparison at hemotic study published as part of the international review of curriculum and Assessment Frameworks project carried out by the (14)national foundation for education research in England, Woles (NFER) on beholfaj the Qualification curciculum authority and woles (QCA) in England, London.

المجلات العلمية

(١) ضيف الأزهر ، "الهجرة البيئية...رؤية سوسيولوجية".مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد ١٢، سبتمبر ٢٠١٥.

(٢) عبد الله حسون محمد وأخرون، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر، مجلة ديالي، العدد السابع والستون، ٢٠١٥.

(٣) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسياالإسسكو « النزاع وتغير المناخ وتأثيرهما المتبادل على عدم التكافؤ بين الجنسين في المنطقة العربية» ، ا، سبتمبر ٢٠١٦.

مواقع الأنترنت

unpan1.un.org/intradoc/groups/public/.../unpan020851

World Economic Forum (2014): The Global Gender Gap Report 2014,

- يمن حماقي: "مفهوم النوع الاجتماعي والقضايا المرتبطة به"، أبريل ٢٠١٧،

www.mof.gov.eg/equality-finallweb/systempages/.../m1.pd

، تمكين المرأة.maktabatmepi.org/download/3001/550/Anera6-123-127.pdf

- صلاح الدين رأفت، "المرأة بين الجندرة والتمكين"، ابريل ٢٠١٧،

http://www.lahaonline.com/articles/view/17463.htm

- عزاوي عمر ولمعى أحمد، الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة

patricia birnie : international environmental law , in , the international politics of the environment : actors, interests , and instivitions, edited by Andrew hurrell and benedict k., clarendon press, oxford : 1992 , pp.51,52

(1) Saving our plant, challenges and hopes , united nations environment programme, UNEP , the state of the environment (2000-2005), P. 53.

– Laura.J. Shefred. : " Sex Or Gender ? Bodies In World Politics See IUCN/WWF/UNEP, World Conservation Strategy: Living Resources for Sustainable.